قرار رقم 12

GA-2023-91-RES-12

الموضوع: 100 عام – معا من أجل استراتيجية عالمية متسقة لتحقيق بنية أمنية متكاملة

إن الجمعية العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، المجتمعة في دورتها الـ 91 في فيينا (النمسا) في الفترة من 28 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 1 كانون الأول/ديسمبر 2023،

إذ تذكّر بقرار الجمعية العامة للإنتربول GA-2017-86-RES-06 المعنون "*اتخاذ موقف بشأن الأمن العالمي*" الذي اعتمدته الجمعية العامة للإنتربول في دورتها الـ 86 المعقودة في بيجين (الصين) في عام 2017 والذي دعم أهداف العمل الشرطي العالمي السبعة على النحو المعروض في التقرير رقم GA-2017-86-REP-07، أي مواجهة تهديد الإرهاب، وتعزيز سلامة الحدود في العالم، وحماية الفئات السكانية الهشة، وتأمين الفضاء السيبري للأشخاص والشركات، وتعزيز النزاهة على الصعيد العالمي، والقضاء على الأسواق غير المشروعة، ودعم الأمن البيئي والاستدامة البيئية،

وإذ تقرّ بالصلة بين الأمن العالمي والتنمية المستدامة، وفق ما ورد في التحليل الأوّلي الذي أجرته الأمانة العامة للإنتربول عام 2020 بشأن الروابط القائمة بين أهداف العمل الشرطي العالمي السبعة وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الـ 17، والدور الهام الذي تؤديه أهداف العمل الشرطي العالمي باعتبارها وسيلة محتملة متاحة للبلدان الأعضاء للوفاء بالتزاماتها بموجب خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030.

وإذ تدرك الفرصة التي يتيحها استعراض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الـ 17 الذي تجريه الأمم المتحدة في عام 2023 لإجراء مراجعة لأهداف العمل الشرطي السبعة من أجل تقييمها بإزاء مشهد التهديدات العالمية القائم حاليا، وكذلك تعزيز توافقها مع خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

وإذا تذكّر أيضا بالاستنتاج رقم 2 المعنون "*ضمان الاتساق في تبادل البيانات الشرطية الجنائية على الصعيد الدولي*" الذي صدر عن مؤتمر الإنتربول السنوي لرؤساء المكاتب المركزية الوطنية في عام 2022 وأشار إلى تزايد عدد المنصات والمبادرات الإقليمية التي أُطلقت في السنوات الأخيرة لمشاطرة البيانات الشرطية، وإلى المخاطر العملياتية المترتبة على تزويد البلدان بمجموعات من البيانات المتضاربة أو غير المكتملة في مختلف قواعد البيانات الإقليمية والعالمية التي يمكنها الوصول إليها، وما ينطوي عليه ذلك من احتمالات الوقوع في عدم الدقة،

وإذ تذكّر كذلك بالتوصيات التي اعتمدتها المؤتمرات الإقليمية الأربعة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) لعام 2023 بشأن "تعزيز التعاون في مجال الأمن من خلال مراجعة أهداف العمل الشرطي العالمية لعام 2023 والجهود المتعددة الأطراف لتحقيق رؤية من أجل وضع نموذج عالمي لبنية مشاطرة البيانات الشرطية"، التي أشارت إلى أن أهداف العمل الشرطي العالمي والمبادئ العامة لنموذج عالمي مستقبلي لبنية البيانات الشرطية هي أدوات لضمان التنسيق الاستراتيجي والعملياتي والمواءمة بين الإنتربول والمنظمات الشرطية الإقليمية،

وإذ تقرّ بمبادرة الإنتربول "*الحوار المتعلق باستحداث بنية فعالة ومتعددة الأطراف للعمل الشرطي من أجل مواجهة التهديدات العالمية*" (الحوار) على صعيد استحداث إطار متعدد الأطراف والحفاظ عليه بهدف إشراك جميع المنظمات الشرطية الإقليمية في حوار مستمر وجماعي رفيع المستوى لتعزيز تنسيق الجوانب الاستراتيجية والميدانية،

ترحّب بالدور الذي تضطلع به منصة الحوار المتعددة الأطراف في استحداث إطار لإجراء (1) مراجعة شاملة لأهداف العمل الشرطي العالمي، و(2) دراسة تحليلية مفصلة للنهج الحالي المعتمد في مشاطرة البيانات الشرطية، والأهداف المشتركة، وتطبيق المبادئ العامة من أجل إعداد نموذج عالمي جديد لمشاطرة البيانات الشرطية، وذلك بمساهمة المنظمات الشرطية الإقليمية؛

تصادق على نتائج المراجعة الشاملة لأهداف العمل الشرطي العالمي لعام 2023 – بما في ذلك أهداف العمل الشرطي العالمي المراجعة والأهداف الفرعية المنبثقة عنها– والموضوعات الشاملة في هذه الأهداف – وكذلك على نتائج الدراسة التحليلية المفصّلة للنهج الحالي المعتمد في مشاطرة البيانات الشرطية في العالم– ولا سيما أهداف ومبادئ مشاطرة البيانات الشرطية– وفق ما وردت في التقرير GA-2023-91-REP-21.

اعتُمد